دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق

أ.د/ محمد سعيد بسيوني
أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية
للدراسات العليا
كلية التجارة – جامعة بنها

د/ نانيس فكرى محمد
مدرس الاقتصاد
بكلية التجارة – جامعة بنها

زينب كاظم مدلول
مدير حسابات أقدم
بوزارة التعليم العالي
جامعة بغداد

دور ريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة
تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق

زينب كاظم مدلول(*) & أ.د/ محمد سعيد بسيوني(**) & د/نانيس فكري محمد(***)

المستخلص

يعد مجال ريادة الأعمال أحد أهم المواضيع المعاصرة لعلاقته المترابطة مع النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة المتخصصة بمشروعات المنظمة والوحدة الاقتصادية وتبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذ أن كل التجارب الدولية تؤكد على تنامي التأثير الإيجابي لهذا المجال لاسيما في البيئات الاقتصادية المحلية لا غلب البلدان، فهذه البلدات استنهضت سياساتها من اجل منظومة متكاملة من مشاريع الريادة للإسهام بفاعلية ضمن منظومة الاقتصاد الكلي العام للدول، من خلال توظيف ما تملكه من إمكانات لتحقيق أدوات ملموسة وفاعلة منها خفض تكاليف الإنتاج وتعظيم عوائد القيمة المضافة وإعداد الكوادر الشبابية والعمالة الماهرة لحل مشاكل البلاد الفقر والبطالة وحالة الركود الاقتصادي وتحريك النشاط الإنتاجي الاقتصادي وتحريك السوق المحلية، وما أحوج العراق لمشاريع ريادة الأعمال بهدف بلورة رؤية تقييميه شاملة لوضعية المشاريع الريادية وحجم تأثيرها في بنية الاقتصاد العراقي والتنمية المستدامة مع الأخذ بنظر الاعتبار تجارب من سبق هذا الاقتصاد من التجارب الدولية.

الكلمات الافتتاحية : الريادة، ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، التجارب الدولية.

(*) زينب كاظم مدلول : مدير حسابات أقدم بوزارة التعليم العالي جامعة بغداد
(**) أ.د/ محمد سعيد بسيوني : أستاذ الاقتصاد ووكيل الكلية للدراسات العليا بكلية التجارة – جامعة بنها.
(***) د/ نانيس فكري محمد : مدرس الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة بنها.

Abstract:

The field of entrepreneurship is one of the most important contemporary topics of its interconnected relationship with economic growth and sustainable development specialized in the projects of the organization, economic unity and the adoption of small and medium projects, as all international experiences confirm the growing positive impact of this field, especially in the local economic environments, not in most countries. For an integrated system of entrepreneurship projects to contribute effectively within the general macroeconomic system of countries, by employing their capabilities to achieve tangible and effective tools, including reducing production costs, maximizing value-added returns, preparing youth cadres and skilled labor to solve the country's problems of poverty, unemployment, economic stagnation and stimulating productive activity The economy and moving the local market, and what Iraq needs for entrepreneurship projects in order to develop a comprehensive evaluation vision for the status of the entrepreneurial projects and the size of their impact on the structure of the Iraqi economy and sustainable development, taking into account the experiences of those who preceded this economy from international experiences.

Key Words : Entrepreneurship, Entrepreneurship, Sustainable Development, International Experiences.

المقدمة :

لاشك أن تسارع معدلات التغيير في بيئة الأعمال الدولية وانعكاساتها على بيئة الأعمال المحلية في كل بلد مع اشتداد المنافسة بين المنظمات والمنشآت الأعمال جعل موضوع ريادة الأعمال من الموضوعات ذات الأهمية التي تتعلق بتحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة كون موضوع ريادة الأعمال أصبح أحد الخيارات التي تلجأ إليها الوحدات الاقتصادية للتكيف والتلاؤم مع متطلبات المنافسة والتغيير، إذ أن الريادة في الأعمال تتعلق بالقابلية على إيجاد "شيء من لا شيء"، وهي القدرة على الإبداع والمبادرة بتنفيذ أعمال وابتكارات جديدة تختلف على القديمة ولا يعني هذا الأمر من السهولة بمكان وإنما يحتاج جهدا ووقتا وتكاليف عمل، ولكي يتحقق ذلك ينبغي توافر الرؤية الثاقبة والمرونة الكافية، والعمل بروح الفريق الواحد وقد ساعد على هذا التوسع والتطور الكبير في المنافسة على ريادة الأعمال التقدم التكنولوجي والتطور في وسائل المعلومات والاتصالات والمعرفة الاقتصادية وتطور الأسواق وأذواق الناس واحتياجاتها للسلع والخدمات المختلفة لذلك تزايد الاهتمام بموضوعة ريادة الأعمال لما له من دور في نمو اقتصاد البلاد على المستوى الكلي ونمو المنظمات وتوسعها وحصولها على الموارد المالية والمادية، وكل ذلك لا يحصل إلا بمعرفة الخريطة الاقتصادية العراقية المثلى لتطبيقات ريادة الأعمال التي تقدم حلولا لأهم المشكلات المزمنة بالاقتصاد العراقي، الفقر والبطالة وغيرها، ليمثل مجال ريادة الأعمال البوابة المثالية لتنويع مصادر الدخل القومي وتنويع المصادر الاقتصادية والموارد المالية للعراق لاحتواء الطاقات الشابة والمنتجة وإخراجها من حالة اليأس الاقتصادي والمعيشي.

مما سبق نلاحظ لا اثر ومساهمة حقيقية لمشاريع ريادة الأعمال العراقية في بنية الاقتصاد العراقي والتنمية المستدامة بسبب أن هذه المشاريع لم تلق الاهتمام الكافي في سياسات الحكومات المتعاقبة ولا في الخطط الإستراتيجية وان ذكرت في هذه الخطط لا تطبيق ناجح لهذه الخطط والاستراتيجيات ما يعني حرمات مجال ريادة الأعمال من أحداث الأثر الإيجابي في بنية الاقتصاد العراقي والتنمية المستدامة وضياع فرص تنموية حقيقية تغني البلاد عن القطاع النفطي في ظل أحياء للقطاعات الاقتصادية غير النفطية وبقاء هذا الواقع يعني حرمان الشباب العراقي من فرص ومشاريع ريادة الأعمال. وبنا على ماسبق تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة عن تساؤل رئيسي للدراسة ماهو تقييم ريادة الاعمال وكيف يمكن زيادة فاعليته في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي؟

تكمن اهمية الدراسة في تسلط الضوء على مفهوم ريادة الأعمال وعلاقته بالتنمية المستدامة مع الأخذ بنظر الاعتبار تجارب دولية مختارة، إذ تساعد بيئة الأعمال الريادية بنحو إيجابي وعملي في تهيئة الأجواء المناسبة والمثالية لتحقيق عنصر الدعم والمساندة للقطاعات الاقتصادية المختلفة غير النفطية ومن ثم تطوير النشاط المالي والتجاري لتلك القطاعات عبر تنويع أنماطها الاستثمارية والإنتاجية وهو ما يصب في نهاية المطاف ضمن إطار تقوية البناء العام للاقتصاد القومي والتنمية المستدامة وإنجاح مشاريع ريادية تحقق النمو

والتراكم الرأسمالي الذي يحقق التنمية الشاملة من حيث قيامها بإنتاج السلع والخدمات المحلية بدلا من الإصابة بإعراض الإغراق السلعي من دول الجوار الإقليمي.

وبناء" على ماسبق، تستهدف الدراسة تأطير مفاهيمي لمفهوم الريادة وريادة الأعمال والعلاقة بالتنمية المستدامة والتركيز على التحديات التي تواجه عملها بالبيئة العراقية، وتحديد خصائص ودور المشروعات الريادية في التنمية، وأهم التجارب الدولية في هذا المجال، كذلك تناول أهم المعوقات التي تعترض ريادة الأعمال في العراق وكيفية تعزيز دورها في حل المشاكل المزمنة كالفقر والبطالة وتوفير فرص العمل، وذلك من خلال اختبار فرضية التالية: مشاريع ريادة الأعمال لم تلق الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي للحكومات العراقية المتتابعة فيما هذا المجال كفيل بأحداث تنمية مستدامة بإحياء القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

لاختبار هذه الفرضية اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي بالاستناد الى الادة الوصفية والاداة التحليلية الذي يقوم على اساس الوصف المنظم للحقائق. ومن ثم فقد تقسم البحث الى ثلاثة اجزاء مع النتائج والتوصيات من خلال، الجزء الأول : مفهوم ريادة الأعمال والعلاقة مع التنمية المستدامة، فيما الجزء الثاني، تناول التجارب الدولية في ريادة الأعمال، أما الجزء الثالث ،تناول التجارب الدولية في ريادة الأعمال وإمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي.

١- ريادة الأعمال والتنمية المستدامة :

١-١ مفهوم ريادة الأعمال :

استعمل هذا المصطلح لأكثر من ٢٠٠ سنة إلا أن الغموض يكتنفه بعض الشيء، فقد يذهب بالمصطلح إلى تفسيرات عديدة لان المبادر والريادي يأخذ مكانا بين المجهزين والزبائن أو المنتجين والزبائن، وكل عمل يرافقه مخاطرة لتحقيق الأرباح والنجاح، وهذا يعني أنها (أنشطة فريدة لتلبية احتياجات الأعمال والزبائن من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها بعقلية استباقية وتبني المخاطرة المحسوبة لتحقيق الأرباح، إذ أن الريادة هي (الفعل الرئيس الذي يؤكد على الإبداع والإنتاجية والعمل والنمو الاقتصادي)، أو هي القيام بإنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم عبر توفير مصادر وأفكار جديدة وتنظيم العمل والموارد للوصول إلى مشروع ناجح ومدر للدخل[i].

وتتضمن عملية الريادة جميع الوظائف والأنشطة والأفعال المرتبطة مع أدراك الفرصة وخلق المنظمات التي تستثمرها وهكذا يمكن تطبيق عملية الريادة في جميع المنظمات بصرف النظر على الحجم والنوع، وبشكل عام يتضمن مفهوم الريادة " الفرصة والمخاطرة " وفيما تتكون العملية الريادية (الفرصة والمخاطرة والابتكار الذي يخلق الفرصة والريادي الذي يدرك الفرصة و الموارد التي تستثمر الفرصة وتنشأ المنظمة الجديدة أو تطور القائمة)[ii].

أما الريادي يعرف بأنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة الأعمال مع تبني المخاطرة لتحقيق الربحية، إذ انه الشخص الذي تكون لديه مقدرة عالية على الإنجاز والإبداع، والريادي هو"إنسان غير تقليدي"، والذي يقوم بالإعمال بطريقة مميزة ومبتكرة فالريادي الناجح يظهر قدرة عالية على فهم محيطه ويتعامل معه بتميز وابتكار لكل ما هو جديد ومختلف، ويستثمر أفضل ما في الواقع لتحقيق قدرات ريادية للمنظمة والشركة، فالريادي هو من يبدأ بمشروع ما ويمهد الطريق أمام الآخرين بهذه الانطلاقة وهو الشخص المبادر إلى الفكرة الخلاقة، والسباق إلى تخطيط مشروع يقوم على أفكار مبتكرة وجديدة ترتكز على التطوير والمخاطرة إضافة إلى الربح[iii].

وهناك ميزات وصفات للريادي والريادية إذ أن الريادي هو (الشخص الذي يقفز من أعلى منحدر جبلي، وفي طريقه للسقوط يصنع طائرة ليحلق بها عاليا) وهذه الميزات كما يلي[iv]:

١- امتلاك هدف واضح ومحدد لافتتاح مشروع خاص وامتلاك آراء وأفكار جديدة تدعم الهدف الذي يعمل عليه مع وضوح الرؤية التي تسعى إلى تحقيق الهدف.

٢- تقوية الذات ودعمها بالتفاؤل والأمل للعمل على تحقيق الأهداف المختلفة مع رؤيا واضحة ومخطط لتحويل الأهداف إلى واقع حقيقي.

٣- اخذ المبادرة ليتم الوصول إلى النجاح ولا يتم ذلك إلا بالقدرة على اتخاذ القرارات المختلفة والتفكير الإيجابي المنظم.

وهناك صفات للريادي كما يلي[v]:

١- يتصف بقدرة عالية على تحمل المخاطرة على عكس الإنسان التقليدي المتردد والذي يخشى الوقوع في المخاطر، ويعرف أين ومتى وكيف يبدأ مشروعه ودائما يأتي بالجديد والمبتكر.

٢- التصدي للمشاكل وعدم الهروب منها، ويميل إلى الاستقلالية في أعماله ويتمتع بروح من المسؤولية العالية.

٣- إدارة الوقت بحرفية عالية وحسن اختيار الوقت الملائم لإضافة المزيد من الأفكار.

٤- القدرة على معرفة الواقع وبيئة العمل بدقة وواقعية لحل المشاكل والقدرة على إيجاد الحلول للمشاكل، والحفاظ على الطاقة والحيوية والالتزام والمواظبة على العمل والمحافظة على الالتزام لاسيما عن التعرض لضغط العمل.

٥- اخذ المبادرة ليتم الوصول إلى النجاح ولا يتم ذلك إلا بالقدرة على اتخاذ القرارات المختلفة والتفكير الإيجابي المنظم.

وهناك فرق بين المدير وبين الريادي ويوضح الجدول (١) أهم الفروق بينهما، إذ أن التوجه الاستراتيجي للمدير محكوم بمراقبة الموارد الحالية، فيما الريادي محددا بادراك الفرصة مع التزام سريع باستثمارها في ظل هيكل تنظيمي مسطح وشبكات غير رسمية وتوجه نحو الفريق.

الجدول (١) : الفرق بين المدير والريادي

المدير	الريادي
يعمل في المنظمة في أي وقت	يعمل منذ بدء المشروع
لا يقدم على المخاطر	يفترض مخاطر سيكولوجية ومادية ومالية
موجه للموارد	محرك من خلال إدراك الفرصة
يتبع القواعد والإجراءات	مبادر بالتغيير
فرد مستخدم	الرئيس لمشروعه الخاص
عوائد وراتب ثابت	عوائد غير مؤكدة
منظم ومنسق	يبدأ المخاطرة
إدارة روتينية	مغامرة طالما يبدأ بشيء ما
تأكيد على الكفاءة الإدارية	توجيه لاستخدام الموارد في أنشطة متحدية
ليس رياديا بالضرورة	مدير بالضرورة لإدارة ونمو المشروع انه مدير ومالك للمشروع

المصدر : د. آثار عبد الهادي محمد، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبقة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي ٢٢/ ٢٣/ ٥ / ٢٠١١، ص ٢٢.

أما المنظمات الريادية تمثل كيانات مساهمة بقوة في التنمية الاقتصادية والمستدامة، ولها مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، عن طريق توليد الابتكارات وتنمية الأسواق وإيجاد فرص العمل من خلال توسيع الاستثمارات المحلية للقطاع الخاص من خلال إدخال التكنولوجيا المتطورة التي تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات، في ظل زيادة الفرص الريادية وهي تجعل من منتج أو خدمة جديدة تلبي الطلب الكلي على المنتجات الجديدة المتناغمة مع متطلبات عصر الانترنيت والاتصالات واقتصاد المعرفة[vi].

شكل يوضح عناصر الريادة

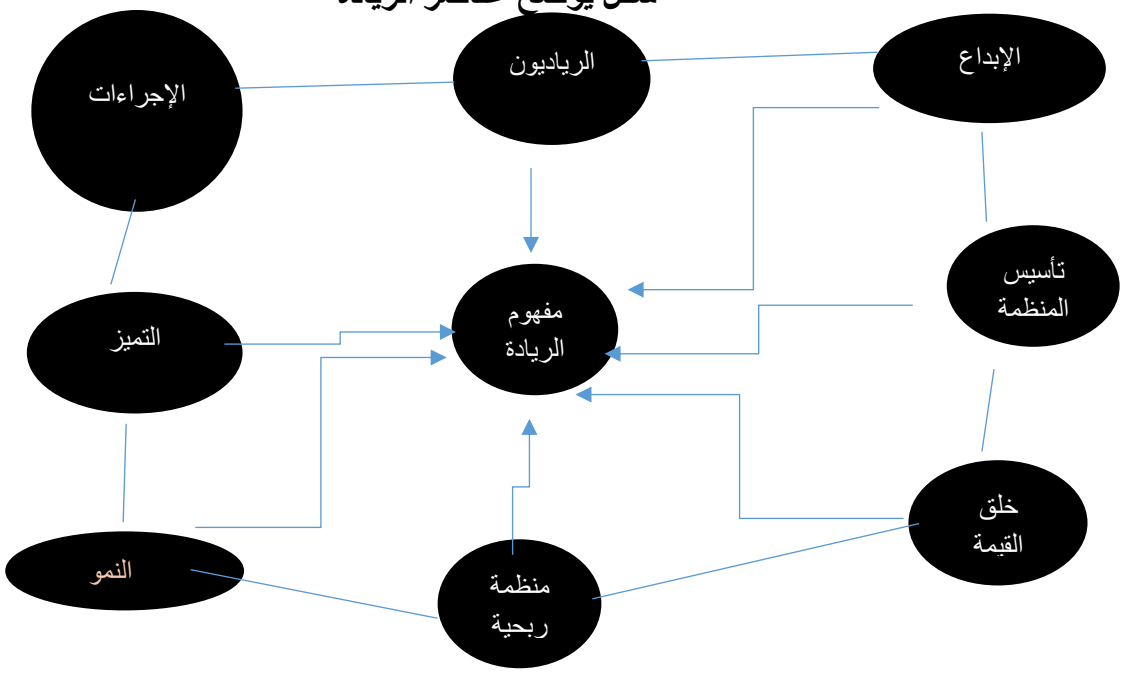

وهناك تداخل بين سمات الريادي والقائد يعبر عنها الشكل التالي :

شكل يوضح عناصر الريادة

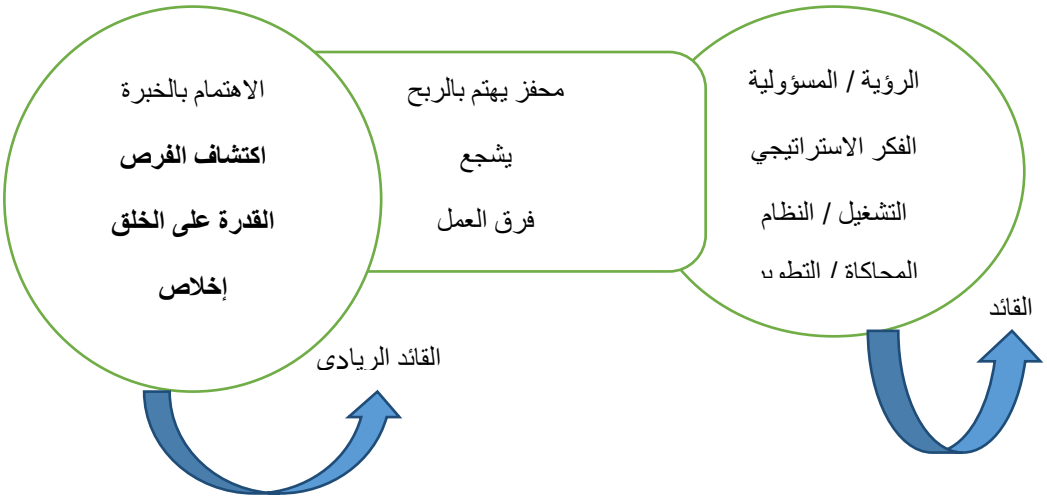

المصدر : من إعداد الباحثة.

١-٢: مفهوم وأهمية ريادة الأعمال

عند البحث عن مفهوم ريادة الأعمال أو رواد الأعمال في التحليل الاقتصادي لا نجد تعريف محدد، إذ عرفها ريتشارد كانتلون عام ١٩٣٤ وجون باتسيتساي في بداية القرن التاسع عشر بأنها (نوع من الشخصية التي على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، أما مفهوم شومبير يعرف ريادة الأعمال (رائد الأعمال هو ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة على تحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح، بمعنى أنه الشخص الذي يتبنى المبادرة والتفكير الإبداعي، وقادر على تنظيم آليات اجتماعية واقتصادية لتحويل الموارد إلى واقع عملي كتقديم منتج جديد أو إدخال تغيرات تزيد من جودة السلعة أو المنتج أو تنفيذ أشكال تنظيمية جديدة في الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات)، وبذلك أصبحت الريادية إحدى عوامل الإنتاج الأربعة الأساسية إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال، أما "فرنك نايت ١٩٦٧" و"بيتر دراكر ١٩٧٠"، يعدان الريادة تتمحور حول المخاطرة ويعكس "سلوك الريادي"، نوع القدرة التي لديه عن طريق تطبيق فكرة جديدة لديه ووضعها حيز التنفيذ بإعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة النتائج تتعلق بمهنته ومركزه المالي[vii].

وهناك وجهة نظر أخرى تقوم على تعريف ريادة الأعمال من حيث أنها الشركات الصغيرة والمتوسطة إذ أن التأسيس للمشاريع الجديدة هو جوهر ريادة الأعمال وهم الأفراد المدفوعين بالفرص الذين يقودون التغيير الاقتصادي من خلال شركات جديدة مبتكرة، وعلى ذلك يمكن تعريف ريادة الأعمال على أنها الأفكار الجديدة أو الطرق التي تمكن من إنشاء شركة أو تطوير شركة قائمة عن طريق مزج المخاطرة مع الابتكار والإبداع والرقي نحو الرقمة، ويمكن أن نتوصل إلى أن "ريادة الأعمال" هي الاعتماد على

مشروعات صغيرة أو متوسطة محدودة رأس المال، وأفكار هذه المشروعات تتسم بالإبداع ويكون الأساس فيها رائد الأعمال الذي يتسم بالموهبة الشخصية ومهاراته وقدرته على اكتشاف الفرصة وتحويلها إلى مشروع يحقق ربح وقادر على النمو مع تحمل المخاطرة والمجازفة في ظل ظروف عدم التأكد.

وأهمية ريادة الأعمال يحددها السلوك الريادي وهذا السلوك يحدد المنظمة بشكل هادف ومستمر ويشكل مجال عملياتها بتمييز واستغلال الفرص الريادية الموجهة نحو الإبداع وهو المعيار في المنظمات التي تستخدم إستراتيجية الريادة والتي تطور وتحسن منتجاتها وخدماتها استجابة للتغيرات البيئية التنافسية وتصل بالطموح الذي ترغب به أي منظمة، إذ أن ريادة الأعمال تعد احد المدخلات العلمية لاتخاذ القرار المتعلق بالاستعمال الأفضل للموارد المتاحة إذ أن النشاط الريادي آلية للتغيير والتطوير والتجديد ويكون لريادة منظمات الأعمال اثر إيجابي على الاقتصاد وعلى المجتمع فهي تساعد على الاستقرار وتكون فرصة لجني الأرباح والمساهمة من خلال ما تقدمه المنظمة من خدمات لها فائدة للمجتمع[viii].

وهناك عناصر توضح أهمية ريادة الأعمال للاقتصاد والتنمية المستدامة وهي كما يلي[ix]:

١- تمثل ريادة الأعمال إحدى العناصر الرئيسة التي تدفع عجلة الاقتصاد العراقي وتعمل على زيادة الترابط بين الاقتصاد وتحسين بيئة الأعمال، وتحسين الوضع المالي وخلق أسواق جديدة.

٢- توفير مزيد من فرص العمل التي تتناسب مع القوى العاملة، مع تطوير الصناعات الخاصة التي توفر السلع والخدمات، مع تشجيع على تصنيع المواد المحلية في صورة منتجات نهائية سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير.

٣- التشجيع على استخدام التكنولوجيا الحديثة على مستوى الصناعات الصغيرة لزيادة الإنتاجية، فضلا عن استخدام التكنولوجيا المالية من اجل تطوير وسائل الخدمات المصرفية لتحسين مصادر التمويل الاستثماري.

٤- الهدف الرئيس من المشاريع هو نشر فكر ريادة الأعمال، والعمل الحر بين الشباب والقادرين عن العمل وان تحقيق هذا الهدف يتم من خلال محاور تعليمية وعملية وتوعوية من اجل تقديم المساعدة للشباب لإنشاء أعمالهم وتحقيق مشروعهم على ارض الواقع.

٥- وتؤدي حاضنات الأعمال بأنواعها إلى تشجيع خلق وتنمية المشروعات الجديدة وتنمية المجتمع المحلي ودعم التنمية الاقتصادية ودعم التنمية الصناعية والتقانية ودعم تنمية الموارد البشرية وخلق المشاريع للشباب والعمل على تقديم حلول للمشاكل الاقتصادية المزمنة.

١-٢: التنمية المستدامة وعلاقتها بريادة الأعمال

ظهر الاهتمام بالريادية في الاقتصاد الحديث في نظرية التنمية الاقتصادية التي طرحت سنة ١٩١١ التي أكدت على أن الرياديين هم جوهر التنمية الاقتصادية فهم الذين يخلقون التغيرات ضمن الاقتصاد من خلال تقديم المنتجات والخدمات الجديدة وطرائق الإنتاج الجديدة والأشكال التنظيمية الجديدة وفتح الأسواق الجديدة واستعمال مصادر تجهيز جديدة، واستنادا للتنمية المستدامة التي تأخذ بنظر الاعتبار البعد الاقتصادي والاجتماعي وتضيف إليه البعد البيئي، إذ أن الرياديون يستجيبون للاضطرابات البيئية وعدم التأكد محاولين تأسيس موقف استراتيجي قوي من خلال تمييز الفرص الجديدة، واستغلالها من قبل المنافسين لأضافه قيمة للزبائن، وتوجيه الأنشطة للمناطق التنموية المستهدفة من خلال سياسة حكومية تشجع الاتجاه نحو الريادة في الأعمال الريادية الإنتاجية التي تحقق فرص عمل وتوفر السلع الضرورية للمجتمع لاسيما في المناطق المحرومة[x].

ولا يتم ذلك إلا من خلال زيادة الأعمال داخل المنظمات بواسطة الأفراد أو مجموعة من المؤسسات والشركات في ظل تنمية مستدامة تلبي الحاجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة إذ لا تقتصر هذه التنمية على التنمية الاقتصادية بل تشمل تنمية المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفي بحثنا تبرز فكرة التنمية المستدامة كركيزة أساسية للاستخدام الأمثل لمشاريع ريادة الأعمال من اجل رفع مستوى معيشة المجتمع وتحسين رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية[xi].

وهناك علاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة إذ تقوم هذه العلاقة على تطوير المدن والمجتمعات والأعمال التجارية مما يتطلب استعمال الموارد الطبيعية لتحسين الظروف المعيشية للأفراد بطريقة لا تحتمل الإسراف أو الإيذاء كما في حال التلوث البيئي، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وهنا يكمن دور ريادة الأعمال في ابتكار طرق جديدة وليست الطرق المعتادة التي تسبب الاستنزاف والتلوث وذلك من أجل استثمار الطاقات البشرية وموارد الطبيعة، بحيث تنعكس نتائجها إيجابا على كل من الأفراد حاليا ومستقبليا مثل الابتكار من اجل استثمار وسائل الطاقة البديلة وزيادة غلة الأرض الزراعية وإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع بدلا من استنزاف العملة الصعبة، بالتالي العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة لها آثارا في تحقيق وتفعيل التنمية الشاملة في البلاد[xii].

٢-:ريادة الأعمال والتنمية المستدامة. . تجارب دولية مختارة

كما أن لريادة الأعمال منافع لا تخلو مشاريعها من المخاطر ويشمل ذلك المشاريع العامة والخاصة وقد يتحمل القطاع العام الخسائر في المشاريع لكن أكثر خطورة في مشاريع القطاع الخاص إذ أن هناك مخاطر اقتصادية من خلال البدء بالمشروع وقد لا يحقق إيرادا كافيا تغطي المشروع ومصاريفه وهذا الأمر لا يتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي، إذ أن مخاطرة فقدان الاستثمار وفشل المشاريع متباينة بين البلدان، الولايات المتحدة وجد أن ٢٤% من الأعمال الجديدة فشلت خلال السنتين الأولى، وان ٥١% فشلت خلال

أربع سنوات، و٦٣ % فشلت خلال ست سنوات، لذلك الحصول على مشروع ناجح ليس بالعملية السهلة وتحتاج إلى مراجعة للقدرات والإمكانيات من اجل وضع الحلول البديلة[xiii].

٢-١: ريادة الأعمال وتجربة الإمارات العربية المتحدة

أطلقت وزارة الاقتصاد الإماراتية بوابة (موطن ريادة الأعمال)، لإحداث نقلة نوعية في البيئة الداعمة لريادة الأعمال والمشاريع الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال عقد سلسلة شراكات تعد الأكبر من نوعها بين القطاعين الحكومي والخاص وتشمل حاضنات الأعمال وصناديق التمويل المحلية وغرف التجارة والشركات الخاصة المتميزة والرائدة محليا وعالميا، وتجربة الإمارات " موطن ريادة الأعمال " لغاية ٢٠٣١، التحول الجوهري في تطوير ريادة الأعمال وتعزيز جاذبيتها للشركات المبتكرة وأصحاب المشاريع الريادية من جميع أنحاء العالم، والمؤمل من هذه التجربة عقد شراكات متنوعة مع مؤسسات وشركات محلية وإقليمية وعالمية رائدة وعملاقة لتوفير قنوات جديدة لتمكين رواد الأعمال وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة، وبما يعزز مكانة دولة الإمارات لتكون " الموطن الأول " لريادة الأعمال في العالم، والغرض من هذا النموذج تسريع الانتقال نحو اقتصاد المعرفة والابتكار والتكنولوجيا في الإمارات العربية المتحدة[xiv].

وتصنف دولة الإمارات العربية المتحدة في المركز الثاني عالميا في نسبة رواد الأعمال إلى إجمالي عدد السكان في الدولة، وبلغت نسبتهم من البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٨- ٦٠) عاما ٨,٢% عام ٢٠٢٠، لتأتي خلف المملكة المتحدة بنسبة ٨,٤%[xv]، ونجحت الإمارات في الصدارة إقليميا وعربيا في ريادة الأعمال من خلال تنفيذ خطط طموحة تعزز من نشاط ريادة الأعمال لتصل مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى ٥٣% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة، كما أن ٩٨% من إجمالي المشاريع المسجلة في الدولة تعد مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتعددت العوامل التي قادت الإمارات لتتبوأ الصدارة في ريادة الأعمال وتصبح قبلة للمبتكرين في المنطقة، يأتي أبرزها كما يلي[xvi]:

١- الشراكة مع الأطراف الأجنبية من خلال السماح للشركات المملوكة بنسبة ١٠٠% لأطراف أجانب بالمنافسة في قطاعات محددة تحددها الدولة وتدعمها من اجل النجاح، وتسهيل مهمة إقامة المستثمرين وتقديم كل التسهيلات لهم، وتقديم تأشيرات طويلة الأجل لأصحاب المشاريع والمستثمرين.

٢- استقطاب شركات التكنولوجيا ودعم الشركات الناشئة عبر سياسات محفزة للاستثمار، وتوفير التمويل وتسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم للعمل والتوسع لتحتل الإمارات المركز الأول إقليميا في إجمالي التمويلات للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

٣- تقف دولة الإمارات إلى جانب المبتكرين الشباب وتعمل على تذليل العقبات أمام مشروعاتهم وتتبنى إستراتيجية تأسيس جيل مؤمن بأهمية التغيير والابتكار.

٤- تركز مبادرات دولة الإمارات على تمكين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة على مواجهة التحديات والعمل على ضمان تيسير واستمرارية أعمالهم ورفع " قدراتهم التنافسية "، وتوظف الدولة البحث العلمي والتكنولوجية في دعم مسيرة التنمية، وبما يدعم رواد الأعمال من اكتساب المهارة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستثماري، وتعزيز أنشطة الابتكار والإبداع والتميز لديهم، ضمن خطتها لبناء اقتصاد المستقبل (اقتصاد المعرفة).

٥- تعزز دولة الإمارات توجه رواد الأعمال نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة العليا والأنشطة المعقدة والقائمة على اقتصاد التحول الرقمي وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة والعلوم المتقدمة، وتحافظ الدولة على سهولة التراخيص ومرونة التشريعات عبر التطوير المستمر لمنظومة التشريعات والقوانين لتلاءم التغيرات السريعة في الاقتصاد العالمي.

٦- تنفذ الدولة تحديثات في السياسات لتعزيز حماية وثقة المستثمرين وتعزيز المنافسة الكاملة الحرة وحماية الحقوق المالية، وضمان ديمومة النشاط الاقتصادي، ما جعل الإمارات أفضل وجهة لتأسيس الأعمال على مستوى العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاريع الريادة حققت طفرات نوعية في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة، لاسيما في مجال محاربة الفقر والبطالة، لذلك على البلدان الريعية استحضار هذه التجارب والنتائج الريادية للاقتداء بها واستلهامها وفتح المجال لتحقيقها، الولايات المتحدة الأمريكية مثال عن ذلك، إذ شكلت الأعمال الريادية والصغيرة ٩٩.% من العدد الكلي للشركات توفر ٨٠% من فرص التوظيف الجديدة سنوياً، مع مساهمة بنسبة ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتمثل ٩٧% من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل تلك الأعمال ما نسبته ٩٥% من الإبداعات الكلية و٥٥% من إبداعات أخرى قوامها ٣٦٢ صناعة متنوعة[xvii].

٢-٢: تجربة ماليزيا :

من المعروف أن ريادة الأعمال اليوم أصبحت حافز أساسي للابتكار وزيادة الإنتاجية، وهي ضرورية ليس فقط لنمو الاقتصاد الوطني ولكن أيضًا لضمان تلك الميزة التنافسية في السوق العالمية، ومن المقرر أن تصبح ماليزيا دولة صناعية كاملة وأن تكون لاعباً عالمياً رئيسي، وتولي ماليزيا اهتماماً جاداً لتطوير وتدريب رجال الأعمال، وبالنظر إلى حقيقة أن ماليزيا بلد شاب مع أكثر من (٤٢,٣%) من السكان في الفئة العمرية (٠-٢٤ سنة)، فإن الحاجة إلى غرس مهارات تنظيم المشاريع بين الشباب لها ما يبررها، وإن ريادة الأعمال هي نوعية ومهارة يمكن تطويرها في وقت مبكر في بيئة ثقافية تقضي إلى تطويرها، وتحقيقًا لهذه الغاية تم إطلاق العديد من السياسات والبرامج لتشجيع ريادة الأعمال على جميع المستويات بما في ذلك المدارس من خلال إدراج دراسات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية[xviii].

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تطوير اقتصاد البلد لأنها تشكل جزءاً كبيراً من أنشطة الأعمال في ماليزيا، إذ ساهمت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة (٣٢%) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد، ووظفت (٥٩%) من القوى العاملة في البلاد، وحققت (١٩%) من صادرات البلاد في عام ٢٠١٠، من المتوقع أن تزداد الأرقام المذكورة أعلاه في عام ٢٠٢٠[xix].

وقد زادت مشاركة رواد الأعمال الشباب بنسبة (٣٠%) من إجمالي (٢,٦) مليون رجل أعمال في عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك إلى سياسة الحكومة الماليزية والتشجيع المستمر وزيادة استراتيجيات الحوافز والتدخل لتطوير هذه المجموعة من رواد الأعمال . ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذا الدعم، لا تزال نسبة الفشل بين رواد الأعمال الشباب كبيرة للغاية إذ وجدت الدراسات أنه لا يوجد سوى(٢٠%) من رجال الأعمال يمتلكون مشاريع ريادية ناجحة، إذ يجب أن يكون لديهم قدرات خاصة بهم ويعتمد ذلك على كيفية إدارة موارد أعمالهم لتحقيق النجاح، وفي الوقت نفسه يحتاج رواد الأعمال الشباب أيضًا إلى ملاحظة ضرورة ربطهم بالبيئة من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق وإدارة الموارد، و من المهم فهم شامل لكيفية استخدام رواد الأعمال الشباب لمواردهم، لأن هذا سيؤدي إلى تطوير أدوات جديدة، مثل (١) تحسين عمليات الابتكار والنمو، و(٢) وضع سياسات جديدة لدعم وتوجيه النمو الاقتصادي[xx].

وأصبح الشباب أحد الموجودات الهامة للعديد من البلدان في الحفاظ على اقتصاد البلد، وتوفر الحكومة الماليزية من أجل خلق اهتمام في ريادة الأعمال بين الشباب، رأس مال أولي لبدء مشروع، وهنالك أيضاً مبادرة أطلقتها الحكومة للحد من معدل البطالة بين الخريجين، لأن العديد من الأشخاص في ماليزيا يشاركون في ريادة الأعمال في سن مبكرة حيث يعد هذا مهمًا للتطوير الوظيفي، وفي الوقت نفسه أشادت الحكومة والمجتمع بجهود الشباب نحو ريادة الأعمال، إذ تزايد مشاركة الماليزيين في قطاع ريادة الأعمال، وأن هناك أعدادًا كبيرة من المشاركين بين الذين تقل أعمارهم عن (٤٠) عاماً والذين يمكن تصنيفهم ضمن رواد الأعمال الشباب، إذ أرادوا أن يشاركوا في ريادة الأعمال لأن هذا النشاط سوف يسمح لهم بإنشاء قيم ويوفر لهم الفرصة لتحويل أحلامهم إلى حقيقة واقعية، وصنفت ريادة الأعمال إلى ثلاثة مراحل مهمة إلى الشباب، و التي تتكون من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥-١٩) عاماً (يطلق عليهم ما قبل رواد الأعمال)، ورجال الأعمال الناشئون الذين يتألفون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥-٢٦) عاماً وأصحاب المشاريع الناشئة الذين يتألفون من أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٦-٣٠) عاماً، وتعتبر المهنة لصاحب العمل مهنة يتم اختيارها غالباً من قبل جيل الشباب لأن هذه المهنة تعطي بالفعل دخلاً جيداً[xxi].

واعترافاً بأهمية تعليم ريادة الأعمال في تعزيز تنمية ريادة الأعمال والاقتصاد، اتخذت وزارة التعليم العالي الماليزية هذه المبادرة بجعل مواد ريادة الأعمال إلزامية لجميع الطلاب في الجامعات الحكومية الوطنية، وفي الوقت نفسه، يتم تشجيع هؤلاء الطلاب على المشاركة في العديد من أنشطة ريادة الأعمال في

جامعاتهم - التدريب والندوات والدورات القصيرة والمؤتمرات وفعاليات ريادة الأعمال، ويمكن أن تؤدي نتائج هذا الجهد إلى انخفاض عدد الخريجين العاطلين عن العمل وزيادة فرص العمل، مما سيكون له تأثير مباشر على تحقيق مكانة الدولة المتقدمة كما يتصور الماليزيون، ويسير تعليم ريادة الأعمال في ماليزيا إلى الأمام في الاتجاه الصحيح، إلا أن القضايا والتحديات لا تزال قائمة[xxii].

ويعد تقرير مراقبة رواد الأعمال العالمي بمثابة علامة مرجعية معترف بها دولياً لأنشطة ريادة الأعمال، إذ يشارك فيها ٦٠ دولة في جميع أنحاء العالم بما في ذلك ماليزيا، ويعد هذا التقرير مهم لأنه يقدم مؤشرا على موقف ماليزيا في الجهود المبذولة لتنمية روح المبادرة في البلاد نظرًا لأن روح المبادرة عملية مستمرة، ويوضح الجدول (٨) اتجاهات وتصورات رواد الأعمال في ماليزيا خلال مدة سبعة سنوات وكما يأتي :

الجدول (٨)

اتجاهات وتصورات رواد الأعمال في ماليزيا

اتجاهات وتصورات الريادة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	١٦/٢٠١٥
	نسبة من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٦٤						
الفرص المتصورة	٤٥	٤٠	٣٧	٣٦	٤١	٤٣	٢٨
القدرات المتصورة	٣٦	٢٤	٣١	٣١	٢٨	٣٨	٢٨
الخوف من الفشل	٦٥	٤٥	٣٠	٣٦	٣٣	٢٧	٢٧
نوايا تنظيم المشاريع	٥	٥	٩	١٣	١٢	١٢	٦
ريادة الأعمال كخيار وظيفي جيد	٥٩	٥٦	٥٢	٤٦	٤٢	٥٠	٣٩
مكانة عالية لأصحاب المشاريع الناجحة	٧١	٦٧	٥١	٥١	٤٥	٥٠	٥١
اهتمام وسائل الإعلام لريادة الأعمال	٨٠	٨٨	٧٤	٦٣	٦٢	٧٠	٦٤

Source : Emeritus Ehud Menipaz ,"Global Entrepreneurship Monitor 2016"

وكما موضح في الجدول(٦) احتلت ماليزيا المرتبة السادسة من بين (٦٠) دولة على مؤشر التحفيز، إذ اختار رواد الأعمال الماليزيين متابعة الفرص على أساس دوافعهم في مجال تنظيم المشاريع، بدلاً من بدء عمل تجاري بدافع الضرورة.

ويعد رواد الأعمال الذين تحركهم الفرص أكثر إبداعًا نسبيًا، بينما تتأثر روح المبادرة القائمة على الضرورة بشكل عام بالظروف الاقتصادية للفرد، إذ يظهر اتجاه السبع سنوات اتجاهاً تنازلياً لريادة الأعمال القائمة على الضرورة وتوجهاً متزايداً لريادة الأعمال في المرحلة المبكرة التي تحركها الفرص،و يشير هذا إلى الاتجاه الذي يدفع رجال الأعمال الماليزيين عموماً إلى التحفيز نحو الفرص، وكذلك تحفيزهم من خلال تحسين الدخل والاستقلال من خلال المشاريع الناشئة، وهم على استعداد للمخاطرة من أجل النجاح[xxiii].

ولطالما كان الخوف من الفشل أحد العوامل التي يمكن أن تكون الدافع لأن تصبح رائد أعمال وبدء مشروع تجاري، ومع ذلك في السنوات الأخيرة ذكرت ماليزيا نسبة مئوية منخفضة خوفًا من معدل الفشل، إذ انه في عام ٢٠٠٩ كان الخوف من الفشل بين الماليزيين (٦٥%) بينما في عام ٢٠١٣ كان عند (٣٣,٣%) وفي الوقت نفسه في عام ٢٠١٥ انخفض إلى (٢٧,١%) بسبب وجود نظام بيئي لريادة الأعمال خلال هذه الفترة[xxiv].

ويمكن أن يكون اهتمام وسائل الإعلام الإيجابية وسيلة قيمة في تشكيل المواقف تجاه ريادة الأعمال في المجتمع في ماليزيا، ويعتقد ٦٤% أن ريادة الأعمال تحظى باهتمام إعلامي كبير، وأن رجال الأعمال كانوا يتمتعون بمكانة عالية في مجتمعهم، و تحتاج ماليزيا إلى المضي قدماً واستثمار ريادة الأعمال التي تحركها الفرص بأشكالها العديدة، والتي تعطي ميزتها النسبية، ودفع الطريق إلى الأمام هو من خلال مشاريع المعرفة والابتكار. ويمكن القيام بذلك لأن الحكومة تشجع باستمرار مشاركة شعبها[xxv].

ومع ذلك فإن ريادة الأعمال ليست خيارًا وظيفياً لدول مثل ماليزيا، إذ أن النسبة كانت (٣٩,٣% في عام ٢٠١٥)، بينما في سنغافورة كانت النسبة (٥١,٧% في عام ٢٠١٤)، إذ يفضل المزيد من الماليزيين الحصول على دخل ثابت عن طريق التوظيف، مقارنةً بامتلاك شركاتهم الخاصة.

تعد ريادة الأعمال اليوم حافز أساسي للابتكار وزيادة الإنتاجية، وهي ضرورية ليس فقط لنمو الاقتصاد الوطني ولكن أيضًا لضمان تلك الميزة التنافسية في السوق العالمية ،ومن المقرر أن تصبح ماليزيا دولة صناعية كاملة وأن تكون لاعباً عالمياً رئيساً، وتولي ماليزيا اهتماماً جاداً لتطوير وتدريب رجال الأعمال

وقد حصلت ماليزيا على المرتبة ٥٨ في عام ٢٠١٨ في تصنيف مؤشر الريادة العالمي، وفيما يلي بيانات ماليزيا للسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) وكما يأتي :

الجدول (٩)

بيانات ماليزيا في ريادة الأعمال %

السنة / المؤشرات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
أولاً : ريادة الأعمال			
إدراك الفرص المتاحة	٠,١٤٤	٠,٥١٥	٠,٤٠٢
مهارات البدء بالمشروع	٠,٤٤٦	٠,٣١٦	٠,١٥٨
قبول المخاطر	٠,١٣١	٠,٥٨٥	٠,٥٥٨
شبكات العلاقات والاتصالات	٠,٩٠٥	٠,٦٨١	٠,٥٧٨
دعم الثقافة	٠,١١٥	٠,٢٣٣	٠,٢١٥
ثانياً : النشاط الريادي			
فرصة بدء التشغيل	٠,٤٠٨	٠,٦٠٨	٠,٦١
الجاهزية التقنية	٠,٦٢٥	٠,٠٠٤	٠,٠٩٢
رأس المال البشري	٠,٠٩٢	٠,٩٠٥	٠,٦٢٥
المنافسة	٠,٦١٠	٠,٥٦١	٠,٤٠٨
ثالثاً : الطموح الريادي			
ابتكار المنتجات	٠,٢١٥	٠,٢٣٥	٠,١١٥
عملية ابتكار تقنيات جديدة	٠,٥٧٨	٠,٧١٣	٠,٩٠٥
النمو المرتفع والمستمر	٠,٥٥٨	٠,٠٨	٠,١٣١
الانتشار الدولي (التدويل)	٠,١٥٨	٠,٣٨٢	٠,٤٤٦
المخاطرة (رأس المال المخاطر)	٠,٤٠٢	٠,٢٣٣	٠,١٤٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير مؤشر ريادة الأعمال العالمي لسنة ٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨

٣-التجارب الدولية في ريادة الأعمال وإمكانية تطبيقها في الاقتصاد العراقي

٣-١ :المطلب الأول : واقع ريادة الأعمال في العراق

يمثل مجال ريادة الأعمال بوابة الدخول لتحقيق التنوع في مصادر الدخل القومي والموارد المالية في العراق إذ يمثل المجال المثالي لاحتواء الطاقة الشابة العاطلة على العمل والباحثة عن فرص الاستثمار التي تحقق لها دخلا مستقلا دون الحاجة إلى قطاع التوظيف الحكومي، إذ أن مجال ريادة الأعمال كفيل بإحداث حراك اقتصادي إيجابي في الساحة العراقية وانه جدير بإحياء موات القطاعات الاقتصادية غير النفطية

لاسيما أن العراق يملك كل المقومات لنجاح المشاريع الريادية بشرط توافر البيئة الملائمة لذلك ولا بأس بالاستعانة بالتجارب الدولية التي تتناغم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

ووفقا لهذه النظرة، لاشك أن الاقتصاديات الريعية ومنها الاقتصاد العراقي، تظل هي الأحوج إلى هكذا نوع من النماذج الريادية لتحسين الخطط والأفكار والمنطلقات التنموية، فالأساس الفكري المعروف عن الريعية الاقتصادية كسولة ومعتمدة على الإيرادات النفطية وتنتعش مع ارتفاع أسعار النفط عالميا دون التفكير الجدي بتنويع مصادر الدخل أيام الأزمات عندما تؤثر هذه الأزمات على الأسعار لتنخفض مؤثرة على الإيرادات المحلية والموازنة الاتحادية.

ومن واقع المؤشرات الرقمية الخاصة بالترتيب الدولي للعراق ضمن التقارير المتعلقة بالأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة يتبين جملة من الحقائق والمؤشرات التي تحتاج إلى عمل ضخم وكبير لتطويرها من اجل تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع لاسيما الفئات الشابة والقادرة على العمل ويمكن تلخيص ذلك من خلال ما يلي[xxvi]:

١- وفقا لتقرير البنك الدولي ٢٠٢٠، يحتل العراق أدنى مراتب التصنيف الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال قياسا بدول أخرى محيطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ شغل العراق المرتبة ١٧٢ عالميا يليه سوريا ١٧٦، ثم ليبيا ١٨٦، واليمن ١٨٧، وهذا الترتيب والمؤشر السلبي لا يصب في صالح الاقتصاد الريادي للبلاد، فيما الإمارات العربية المتحدة تحتل المركز ١٦ والسعودية ٦٢ وهذه البلدان من الاقتصاديات الأكبر إصلاحا وتطويرا في أنشطة الأعمال.

٢- هناك استحواذ للقطاع العام على ريادة الأعمال غير الكفوءة بسبب الفساد وعدم الكفاءة، مقابل إغفال لخطط النهوض بالقطاع الخاص هذا القطاع التي تقع عليه مهمة تهيئة الأجواء المحلية أمام الاقتصاد الريادي الناشئ للانطلاق والتكوين وتنويع مصادر الدخل القومي ورفد الموازنة الاتحادية بالمساهمة في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، فعلى سبيل المثال، رغم بلوغ منشآت القطاع الخاص الصناعية نسبة ٨٠% من مجموع المنشآت في المدة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ مقارنة بنسبة ١٤% -١٧% لعدد منشآت القطاع العام نسبة إلى المجموع الكلي، إلا أن النسبة الأكبر والمسجلة للقطاع الخاص، لم تستقطب من المشتغلين العراقيين سوى ١٠% مقابل ٩٠% استقطبهم القطاع العام، أما القيمة السوقية لمبيعات منشآت القطاع الخاص للمدة نفسها، بقيت منخفضة كثيرا عن قيمة مبيعات القطاع العام، إذ بلغت الأولى ٢٠,٥%، مقابل ٧٥,٥% للثانية، وهذا الوضع المختل لا يزال قائما في بنية الاقتصاد العراقي والذي يعني حرمان الاقتصاد العراقي من الميزات والإسهامات المعاصرة والحديثة للأنشطة الريادية المتطورة[xxvii].

٣- هناك حالة من استمرار الغفلة أو التغافل عن المضي قدما في الإصلاحات الاقتصادية لاسيما نماذج المشاريع الريادية إذ حصل العراق على مؤشر (صفر) خلال تقرير ممارسة الأعمال المحلية[xxviii]،

بخصوص عدد الإصلاحات الحادثة في مجال اهتمام التقرير، إذ لم يستهدف العراق مجال ريادة الأعمال بأية خطط تطويرية أو إصلاحية خلال الفترة.

٤- تبقى بيئة الأعمال في العراق ضعيفة وهشة، ووفقا للمعطيات لا تزال الجهود الرسمية المتعلقة بإقرار وتبني رؤية واضحة علمية وعملية لدور المشاريع الريادية في الاقتصاد الوطني وهذا ما يؤكده الواقع الملموس والتصنيف المتأخر للعراق ضمن تقرير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، علما أن هناك عوائد قانونية وتشريعية وتخطيطية تحول دون تهيئة البيئة الاقتصادية والميدانية المناسبة لتسريع وتيرة الإسهام الاقتصادي للأنشطة الريادية ضمن بنية الاقتصاد الشاملة للبلاد، علما أن هناك تعويق لممارسة المرأة العراقية الكاملة للاختيار والاستقلال الاقتصادي، وفرص حصول المرأة على الحصول على مشروع ريادي تكاد تكون قليلة، لذلك يفتقد قطاع الأعمال العراقي إلى خطوات جادة وعميقة نحو تكوين وامتلاك حاضنات الأعمال وذلك على الرغم من توافر المقومات الجديرة بهذا التكوين من مؤسسات بحثية وعلمية وجامعات ومستشارين اقتصاديين وملاكات بشرية كفوءة وقادرة.

٥- وبالرغم مما تقدم هذا لا يعني انعدام فرص المستقبل للأنشطة والأعمال بالعراق على كافة المستويات وينبغي توقع الإيجابية المستقبلية دوما إذ أن العراق منذ عام ٢٠٠٣ يمر بحالة مخاض شاملة لا تزال ملامحها المستقبلية في طي الغيب المنتظر، لكن قدرة العراق خلال السياق التاريخي اقتناص الفرص وتجاوز المحن والأزمات ومن ثم تحويلها إلى فرص للنجاح والتطور وتعديل المسار، إذ أن العراق يمتلك عدد كبير من الجامعات الحكومية والخاصة التي توجد فيها كليات إدارة واقتصاد وتصلح لتوظيفها واستغلالها كحاضنات أعمال مستقبلية.

٦- هناك بصيص أمل لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، في الحصول على قروض من خلال مبادرات البنك المركزي العراقي والتي تجاوزت ٧٠ مليار دينار منذ عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، واستفادت قطاعات الأعمال منها بالرغم من كل المنغصات إذ كانت نسبة القطاع التجاري من هذه القروض ٥٩%، ٢٥% للخدمات و ١٢% للقطاع الصناعي و٤% لقطاع الزراعة، وهذه المبادرة كانت بمشاركة ٣٣ مصرفا حكومي وأهلي[xxix].

٧- بعد صراعات لا تنتهي في العراق هناك طموح لازدهار ريادة الأعمال في هذا البلد، إذ استضاف العراق عام ٢٠١٩ أول "هاكاثول" له على مستوى البلاد وكان الهدف هو الجمع بين رواد الأعمال الطموحين وحل بعض القضايا الملحة التي تواجهها البلاد من خلال الابتكار بعد سنوات من عدم الاستقرار في البلاد، وتنوعت المشاريع بين تطوير حلول لإعادة تدوير البلاستيك وإنشاء مساند للدراجات الخاصة لطلاب الجامعة لمكافحة الازدحام وتطوير مساقط ثلاثية لقلعة أربيل، ومشاريع لدخول الاقتصاد الرقمي لمطورين برمجيات وقادة تقنيين، كما أعلن البنك المركزي عام ٢٠١٥ عن

مبادرة بقيمة تريليون دينار (٨٤٠ مليون دولار)، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة مدعومة كوسيلة لتحفيز الشباب العاطل عن العمل وخلق وظائف في القطاع الخاص[xxx].

٨- شهدت المشاريع الريادية العاملة في العراق تطورا بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق، إذ زاد عدد المشاريع الريادية من (١٧٦٩١) مشروعا في عام ٢٠٠٤ إلى (٢٦٩٩٢) مشروعا في عام ٢٠٢٠، علما أن هناك سنوات تم توقف عمل بعض المشاريع ويعود ذلك إلى الظروف السياسية والأمنية التي شهدها البلد[xxxi].

والجدول (٢) يوضح تطور المشاريع الريادية وعدد العاملين في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠) :

الجدول (٢)

تطور المشاريع الريادية وعدد العاملين في العراق للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠)

السنوات	عدد المشاريع	عدد العاملين	معدل نمو المشاريع	معدل نمو العاملين
٢٠٠٤	١٧٦٩١	٦٦٠٠٦	------	-----
٢٠٠٥	١٠١٦٤	٣٧٧٧٦	٠,٤٢٥	٠,٤٢٨
٢٠٠٦	١١٦٧٢	٤٧٤٥٤	٠,١٤٨	٠,٢٥٦
٢٠٠٧	٣٤٦٣	٥٤٧٩٦	٠,٧٠٣	٠,١٥٥
٢٠٠٨	٦٩٠٢	٤١٧٢٤	٠,٩٩٣	٠,٢٣٩
٢٠٠٩	١٠٣٤٠	٢٨٦٥١	٠,٤٩٨	٠,٣١٣
٢٠١٠	١١١٨٧	٣٧٨٢١	٠,٠٨٢	٠,٣٢٠
٢٠١١	٤٧٤٤٠	١٤٧٨١٦	٣,٢٤١	٢,٩٠٨
٢٠١٢	٤٣٨٨٧	١٤٩٥٦٧	٠,٠٧٥	٠,٠١٢
٢٠١٣	٢٧٩٢٠	٨٧٧٩٧	٠,٣٦٤	٠,٤١٣
٢٠١٤	٢١٠١٨	٦٩٠٨٣	٠,٢٤٧	٠,٢١٣
٢٠١٥	٢٢٥٧٢	٦٨٦٤٨	٠,٠٧٤	٠,٠٠٦
٢٠١٦	٢٦١٤٥	٨٤٣٦٩	٠,١٥٨	٠,٢٢٩
٢٠١٧	٢٨٠٣٨	٩٦١٦٥	٠,٠٧٢	٠,١٤٠
٢٠١٨	٢٥٩٤٥	٨٥٩٩٩	٠,٠٧٥	٠,١٠٦
٢٠١٩	٢٦٩٩٢	٩١٠٨٣	٠,٠٤٠	٠,٠٥٩
٢٠٢٠	٢٦٩٩٧	٩١٠٨٦	٠,٠٤٣	٠,٠٦٠

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط للسنوات (٢٠٠٤ -٢٠٢٠).

٣-٢ :تحديات النهوض بواقع ريادة الأعمال في العراق

يشترك العراق مع اغلب البلدان النامية في التحديات التي تواجه النهوض بواقع ريادة الأعمال وإقامة المشاريع بمختلف أنواعها وقد تختلف وتتفاوت هذه التحديات من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر ومن

فترة إلى أخرى وعبر مراحل عمر المشروع ويمكن تصنيفها على وفق مصادرها إلى مشكلات خارجية خارجة عن إرادة مالك المنظمة والتي تدخل بفعل تأثير عوامل وتغيرات خارجية أو مشكلات داخلية ناجحة من خلل إداري أو تقصير في المشروعات ذاتها، ولا شك أن هناك علاقة بين نجاح المشاريع وبين طبيعة الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي فلا تقدم وتطور للمشاريع مع عدم الاستقرار المجتمعي.

وتتخلص هذه المشكلات بما يلي[xxxii]:

١- صعوبة الحصول على التمويل في بدء المشروع وصعوبة زيادة رأس المال في مراحل التطوير والتوسيع، إذ أن الاقتصاد العراقي يخلو من قطاع مصرفي متطور دائم ومساند لتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلا عن عدم وجود قوانين لضمان القروض للمؤسسات المنتجة وقانون لحماية قروض الشباب والمستثمرين كما هو الحال في التجربة الجزائرية، فضلا عن ذلك عدم التفعيل الحقيقي لشركة ضمان الودائع التي تم إقرارها من قبيل البرلمان العراقي عام ٢٠١٨ التي تكون ضامنا ومساعدا لزيادة جذب المدخلات التي تتراوح بحدود ٧٧ % عن الجمهور و كل هذا ساهم في ارتفاع كلفة رأس المال المستثمر وكلفة الاقتراض والتمويل.

٢- تواجه المشروعات الخاصة في العراق بسبب التغيرات في أسعار الصرف للعملة الأجنبية إلى ارتفاع في معدلات التضخم وتأثير ذلك في ربحية المشروع وقدرته على المنافسة مع السلع المستوردة وسياسة الإغراق السلعي من دول الجوار الإقليمي، فضلا عن صعوبات التمويل التي تحتاج إلى مغالاة في الضمانات.

٣- الإجراءات الحكومية والبيروقراطية والابتزاز المالي للمستثمر خاصة الجوانب المتصلة بالإجراءات والأنظمة والتعليمات التي تهتم بعمل المشروعات الريادية فلا قوانين داعمة ومساندة لعملها في ظل عدم وجود إطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشروعات الريادية.

٤- ارتفاع الضرائب وعدم توافر البيانات الكافية عن هذه المشروعات مما يجعل المشكلة ذات وجهين لاسيما أن هناك منافسة شديدة من قبيل المنتجات المستوردة ومنتجات المنظمات الكبيرة العاملة في ذات المجال مع ندرة الموارد الأولية التي تحتاج إلى العملة لاستيرادها وتعد تكلفة إضافية على الصناعة المحلية، مما يخلق مشاكل عدم القدرة على إتباع إستراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع كلف التسويق مع مشكلات تتلق بجودة الإنتاج مما يؤثر في القدرة التنافسية.

٥- وهناك مشكلات تتعلق بالمالك وإدارة المشروع منها ضعف قدرات أصحاب المشروعات الريادية في النواحي المالية والإدارية والتسويقية الفنية مما يضعف الموقف المالي لها، مع عدم قناعة أصحاب المشروعات في التدريب وفي إمكانية تطوير المهارات.

٦- تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة شريان الحياة لأغلب اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة، هذه المشاريع توفر ثلثي الوظائف الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تمثل ما لا يقل عن ٤٤%

من مجموع النشاط الاقتصادي الأمريكي، وهذه المشاريع مهمة للاقتصاد العراقي لكن هناك تحديات كبيرة منها مشكلة التسويق والوصول إلى الزبائن والمنافسة مع المنتوج الأجنبي وسياسة الإغراق المتبعة من بلدان الجوار[xxxiii].

٣-٣:ريادة الأعمال وإمكانية تطبيق التجارب الدولية في الاقتصاد العراقي

لاشك أن البحث في تجارب البلدان في ريادة الأعمال له الأثر المباشر في تحسين بيئة الأعمال في العراق ولتعظيم دور الريادية في التنمية المستدامة في ظل اقتصاد المعرفة لا بد من الالتزام بعدة أركان أساسية منها تحسين مناخ الاستثمار والمحافظة على بيئة اقتصادية كلية مستقرة والاهتمام بآليات دعم الابتكار من أجل مواجهة تحديات اقتصاد المعرفة وذلك من خلال تعزيز الثقافة الابتكارية وتمويل البحث والتطوير وتشجيع ودعم البنية الأساسية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي، وحتمية التعاون الإقليمي والدولي في ظل اقتصاد المعرفة[xxxiv].

ولتحقيق ذلك نضع مجموعة من المقترحات لتطوير ريادة الأعمال في العراق :

١- خلق بيئة سياسية واقتصادية وأمنية مستقرة وقوانين لدعم بيئة الأعمال في العراق، بيئة داعمة للاستثمار الخاص وكذلك التأسيس للشركات الخاصة ومحاولة دعمها من خلال قطاع مصرفي يمتلك القوانين الفاعلة مثل قانون ضمان القروض وتفعيل قانون ضمان الودائع.

٢- التغلب على المعوقات المتصلة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية وانعدام التنسيق بين الأطراف الفاعلة التي تدير عملية التنفيذ وتضييق الفجوة المعرفية كما ونوعا مع تجارب البلدان المختارة في البحث وهذا يتطلب المزيد من الاستثمارات المنتفعة من البحث العلمي والإصلاح التعليمي.

٣- البدء في برنامج قومي وطني للتطوير المؤسسي يستهدف زيادة كفاءة وطاقات وإمكانات المؤسسات البحثية وتقوية الصلات مع مؤسسات القطاع الخاص وبين المؤسسات البحثية والأكاديمية المحلية والدولية، لقيام بيئة تشجيع الاستفادة من اقتصاد المعرفة وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات مع التجارب الدولية وتسهيل الأنشطة التعاونية للابتكار.

٤- ثراء الموارد والطاقات يمكن من خلالها طرح المشروعات الريادية المحتملة من اجل ابتكار مشاريع جديدة وإنجاح هذه المشاريع واكتسائها صفة الاستدامة والفاعلية من الناحية الاقتصادية والإنتاجية، أولها القطاع الزراعي الذي يقتات منه ٣٠% من سكان الريف ويعمل به ما يقرب من ٢٠% من القوى العاملة ويوفر المواد الأولية للصناعات العراقية، الأمر الذي يتطلب توفير الاهتمام بالريادة والرياديين وإطلاق العنان لإبداعاتهم وتهيئة الفرص اللازمة لجميع منتسبي القطاع الزراعي العام والخاص لتطوير إمكانياتهم العملية والإدارية[xxxv].

٥- القطاع الصناعي العراقي مهيأ وجاهز للشروع والتبني للمشاريع الجديدة لسد الطلب الكلي على السلع والخدمات ومواجهة الإغراق السلعي بشرط توسيع رقعة المشاريع الصناعية بشكل رأسي

وأفقي مع تحسن الوضع السياسي والأمني ومعالجة تداعيات الإغراق التجاري والسلعي بحزمة من الإجراءات القانونية والتشريعية والإدارية والضريبية عبر فرص ريادية وحاضنات أعمال جادة وقوية يحتاجها الشباب والرياديين تحول الحرف والمهن العراقية إلى مقدمات للصناعات الحديثة عبر الابتكار الريادي القادر على إرجاع المشروعات الصغيرة إلى مكانها الحقيقي في استمرارية التغيير الإيجابي وتطوير وسائل الإنتاج. العراق احد أكثر البلدان شبابا في العالم، إذ أن ٥٠% من سكانه دون سن ١٩، والثلث الآخر ما بين ٢٥- ٢٩ عاما، ومع حلول العام ٢٠٤٠ يتوقع أن يصل عدد الشباب العراقي إلى ١٧,٦ مليون نسمة (أي ٢٧,١ % من السكان)، ويعد قطاع التنمية البشرية احد أهم القطاعات الحيوية في العراق من حيث قابليته على استيعاب المشاريع الريادية ذات المردود الإيجابي في مساهمة الأنشطة الريادية في الحد من مشكلة البطالة التي تقدر نسبتها ٣٤,٦% (٥٧,٧% لدى الإناث، ٣٠,٨% لدى الذكور)[xxxvi].

٦- فتح باب المشاريع الريادية في المجال التقني والتكنولوجي الذي يعمل على تطوير القطاع الخدمي وتسهيل نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، مع حاجة العراق الماسة إلى تطوير البنية التحتية على أساس من المفاهيم الريادية الهادفة إلى تقديم صيغ وآليات وبرامج تقنية وتكنولوجية جديدة يمكن تطبيقها ضمن منظومة الاقتصاد الريادي، علما أن ذلك لا يحصل إلا بتمكين الجهات الرسمية من تطوير تطبيقات الحوكمة الإدارية والمالية بشكل أكثر جدوى وحرفية من حيث التشغيل والإدارة الالكترونية.

٧- الاهتمام بالأهواز العراقية مع إدراجها على لائحة التراث العالمي المحمية وتبرز الحاجة إلى انطلاق الكثير من المشاريع الريادية الجديدة في مجالات الزراعة والسياحة والحرف اليدوية، علما أن هناك ١٢ ألف موقع تاريخي وآثاري وحضاري وموقع ديني فضلا عن الطبيعة الخلابة في شمال وغرب العراق.

٨- تحتاج المشاريع الريادية في هذه المرحلة للبدء في إطلاق مشاريعهم وتطوير اقتصاد بلدهم حل مشكلة التمويل وانعدام ثقة المؤسسات المالية والمصرفية المقرضة بالمستثمرين، مع إيجاد حلول للضمانات الائتمانية للرياديين، مع حل كل التعقيدات الإدارية والقانونية والتشريعية التي تواجه الرغبة في إنشاء وإطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتيسير إجراءات بدء النشاط التجاري ومثاله الإيجابي في تجارب السعودية والإمارات والجزائر (التجارب المختارة في البحث)، في إنشاء نظام النافذة الموحدة التي دمجت عدة إجراءات قبل التسجيل وبعده، إلى جانب تمكين المرأة من العمل بالتجارة والمشاريع الريادية الخاصة، وتسريع وتيرة التوثيق والنفاذ فيما يتعلق بالعقود التجارية عبر المأسسة القانونية والتشريعية، وإنشاء محكمة تجارية متخصصة تعتمد معايير ضابطة لإنفاذ العقود وتسمح بالخدمات الالكترونية للاستدعاء إلى جانب البت السريع في قضايا الإشكالات

التجارية عبر جلسات قضائية مكثفة، مع تعزيز حصول أصحاب الأعمال على "الائتمان" من خلال عدة إجراءات منها إبرام موسع للمعاملات المضمونة وحماية الديون في ظل أدوات تحويل مخاطر الائتمان في ظل قوانين تحمي الجميع المستثمر والمقرض (قانون الإعسار)، وتحسين إيجابية التعامل المصرفي مع رواد الأعمال (مشكلات التمويل و المغالاة في الضمانات الائتمانية).

٩- دراسة التجارب المختارة في البحث ومعالجة أهم التحديات التي تواجه ريادة الأعمال في العراق ونضع خطط في كيفية المواجهة كما يلي :

- التحدي الأول : امتلاك خبرة تشغيل والبدء بالمشروع (مهارة الإدارة، ومهارة التخاطب ومعرفة العملاء، ومهارة الإقناع، ومهارة تأسيس المشروع، ومهارة التوظيف واكتشاف القدرات، ومهارة معرفة الأصول المحاسبية وحساب التكاليف، ومهارة التحليل، ومهارة دراسة الجدوى).
- التحدي الثاني: طريقة تأسيس المشروع.
- التحدي الثالث : تحدي توسيع العمل.
- التحدي الرابع : برامج تطوير ريادة الأعمال.
- التحدي الخامس : الحصول على المعلومات.
- التحدي السادس، الحصول على الخدمات المالية، الخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات التمويل والمصارف قليلة جدا ومحصورة كما في المصارف التقليدية تأخذ نسب عالية من الفوائد الربوية مما يعيق الطريق أمام رائد الأعمال ويؤخر نمو مشروعه الريادي.
- التحدي السابع : تركز الأنشطة الاقتصادية.
- التحدي الثامن : العلاقات التجارية.
- التحدي العاشر : البيئة القانونية، من الخطأ الكبير أن تلتزم المشاريع الريادية بالقوانين العادية التي تجعل رواد الأعمال يخضعون للإجراءات الطويلة نفسها، مثل إجراءات تسجيل الأعمال التجارية وفي قوانين العمل وحقوق الملكية وغير ذلك.

وخلاصة القول فرص ريادة الأعمال في قطاعات الاقتصاد العراقي ثرية ومتنوعة إذ ما تتيح لها الدعم الرسمي الكافي من الجهات والمؤسسات الرسمية للدولة، علما أن استحضار التجارب الدولية الرائدة القريبة من واقع الاقتصاد العراقي ضرورة ومهمة في مجال الإصلاح الريادي ودعم الفئات الشابة الطامحة إلى خوض التجارب الاقتصادية والمالية والاستثمارية في ثوبها المعاصر وهو ما ينطبق مع فرضية البحث " مشاريع ريادة الأعمال لم تلق الاهتمام الكافي على المستوى الرسمي للحكومات العراقية المتتابعة فيما هذا المجال كفيل بأحداث تنمية مستدامة بإحياء القطاعات الاقتصادية غير النفطية".

الاستنتاجات :

١- لازالت المشروعات الريادية في العراق صغيرة وخجولة في أهدافها وإمكاناتها ومستوى الدعم المقدم، وهناك فجوة بين العراق والتجارب المختارة في مجال أنشطة المال والأعمال والبيئة الريادية والأسباب عديدة (ضعف التمويل وهيمنة القطاع العام وإهمال الريادة النسائية وعدم الاستفادة من الخبرات المحيطة وتجميد الخطط والاستراتيجيات ضمن سلم أولويات الحكومة العراقية.

٢- لا ينكر الأثر الإيجابي للمشاريع الريادية على المجتمع والاقتصاد إذ أنها فعالة في المساهمة باستقرار وزيادة النمو والربحية وتحقيق النجاح على المستوى المحلي فالدور الذي تقدمة اقتصادي اجتماعي يساهم في تطور وتقدم واستقرار البلاد.

٣- هناك علاقة ترابط بين ريادة الأعمال والنمو والميزة التنافسية والتنمية المستدامة، لأنه ريادة الأعمال تستعمل استراتيجيات وإدارة ريادية ذات سلوك ريادي يتحدى البيروقراطية ويشجع على الإبداع.

٤- التجارب الدولية المختارة في ريادة الأعمال متوافقة ومتناغمة مع الاقتصاد العراقي في الطبيعة الريعية، ومع حاجة العراق إلى الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل كما أنها تستوعب كافة الأنماط والشرائح المهنية والاقتصادية ولها أهمية قصوى في المجال الزراعي والأمن الغذائي والقطاع الصناعي.

٥- لا تخلو مشاريع ريادة الأعمال من المخاطر، بالرغم من تعدد وتنوع أشكال ريادية الأعمال والذي يحتاج إلى متطلبات لتدعيم القدرة الابتكارية لمنظمات الأعمال من خلال زيادة المبادرات الريادية التي تقدم المنتجات والخدمات الجديدة التي تقاوم المخاطرة.

التوصيات :

١- تسهيل الإجراءات الحكومية أمام تأسيس المشاريع الريادية وتقليل ضمانات التمويل التي تطلبها المصارف الحكومية والأهلية، وإشراك الجامعات والمراكز البحثية والاستشارية في تأسيس أقسام ومراكز لدعم مسيرة المشاريع الريادية في العراق، مع استحداث هيئة خاصة لريادة الأعمال ومسرعات الأعمال لإزالة العوائق أمام المشاريع الريادية والاستفادة من استثمار خبرات أصحاب المشاريع الريادية في بلدان المهجر.

٢- الابتعاد عن النظام الرسمي المتشدد والبيروقراطية في العمل وإعطاء المرونة الملائمة على وفق طبيعة العمل وبما يسهم في تطوير وتحقيق الأداء المتميز ولا يتحقق ذلك إلا بالقادة الرياديين في المنظمات العراقية والقيادة التنفيذية، والإسراع في تكوين المزيد من حاضنات الأعمال الأهلية والحكومية في عموم المحافظات العراقي وتنشيط الحاضنات القائمة بالفعل مع الحذر من تحول هذه الحاضنات إلى مجرد هيئات شكلية دون عمل ونتاج حقيقي.

٣- مراجعة شاملة لبرامج ريادة الأعمال في البلاد في ظل استعمال أساليب كمية وبرامج علمية لاستغلال الموارد والفرص لاسيما في القطاع الخاص مع معالجة مواطن الضعف والتحديات التي تواجه ريادة الأعمال في المنظمات العراقية،

٤- التأسيس لمؤشر محاسبة المسؤولية على منظمات الأعمال في القطاع الحكومية مع الحاجة إلى قياس مستوى الأداء في هذه المنظمات لمعرفة مدى التميز والإبداع والابتكار ومحاولة تغيير الواقع في ظل التقييم المستمر للقادة الرياديين في مجالس الإدارة والقيادة التنفيذية وفق أبعاد التوجه الاستراتيجي الذي يخدم منظمات الأعمال.

٥- نشر البيانات والمعلومات الخاصة عن كل منظمة لمعرفة مدى تقدمها وتطورها في ريادة الأعمال مع الانتفاع من التطورات المتسارعة والتقدم التكنولوجي والاستفادة من الشركات الأجنبية التي أخذت تشارك القطاع الخاص وتقدم خدمات عالية الجودة وذات تكنولوجيا عالية وبكلفة اقل.

٦- تعزيز دور الجامعات والمؤسسات البحثية للجهود الريادية المستندة إلى اقتصاد المعرفة والى قاعدة متقدمة للبحث والتطوير وبيئة لتشجيع الابتكار وتدعيم التطور التقاني والتحسين المستمر، وتقديم برامج الدعم الإداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية ودراسات التقييم للفرص الاستثمارية وجدوى المشروعات.

٧- تقديم الدعم التمويلي والإداري والتنظيمي والقروض الميسرة لتشجيع تبني الأفكار الجديدة الممكنة والمجدية اقتصاديا وتحويلها إلى مشروعات منتجة، مع أهمية تبادل الأفكار والتجارب لاسيما مع الجزائر والسعودية والإمارات باعتبارها اقتصاديات ريعية نفطية

المـراجـع

([i]) ميسون علي حسين، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، ريادة الأعمال، الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٣، ص٥.

([ii]) د. آثار عبد الهادي محمد، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبقة الثانية، نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي ٢٢/ ٢٣/ ٥ / ٢٠١١، ص٢٢.

([iii]) رحيم حسين، ترقية شبكة دعم الصناعات والمنظمات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظام المحاضن، الملتقى الوطني الأول حول المنظمات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية علوم التيسير والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٢.

([iv]) موقع جمعية رابطة التعليم والتدريب المهني غير الحكومية، وزارة الداخلية الفلسطينية، مدينة رام الله، ٢٠٠٣، ص٤.

([v]) رنا احمد ديب، حاضنات الأعمال كآلية لدعم منشآت الأعمال الصغيرة في عصر العولمة، مجلة روسيكادا، العدد ٢، جامعة سكيكدة، الجزائر، ٢٠١٩، ص٢٣.

([vi]) أحمد الشمري، لماذا حاضنات الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٨، ص١٢.

([vii]) طارق المصري، واقع حاضنات الأعمال التكنولوجية في تعزيز الريادة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة مركز مؤته للبحوث والدراسات، سلسة بحوث العلوم الإنسانية، مجلد ٣٣، العدد ٥٤، السنة ٢٠١٨، ص٢٢.

([viii]) إبراهيم عاطف الشبراوي، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة / مصر، ٢٠١٩، ص٣٤.

([ix]) د. هناء عبد الرزاق خليل، دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة الأعمال في الدول العربية ، الملتقى الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، ١٧-١٨- / ٧ / ٢٠٠٧ ، عمان، ص٢٣ .

([x]) حسين عبد المطلب الاسرج، الريادية ودورها في التنمية العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مركز ريادة، القاهرة، جمهورية مصر العربية ، ٢٠١٠ ، ص٢١.

(xi) د. مي مرعي كامل، آليات تفعيل سلوك ريادة الأعمال داخل المنظمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني للبيئة والتنمية المستدامة وخدمة المجتمع، القاهرة، ٢٠١٨ ، ص٧.

(xii) د. سمر الأمير غازي عبد الحميد، دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع إشارة خاصة للواقع المصري، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ص٦ .

(xiii) ميسون علي حسين، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، ريادة الأعمال، الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٣، ص٢١.

(xiv) عبدالله بن طوق المري، موطن ريادة الأعمال، الإمارات تحدث نقلة بيئية المشاريع الناشئة، مؤسسة العين الإماراتية، أبو ظبي، ٢٠٢١، ص١١ .

(xv) وفقا للتقرير العالمي لريادة الأعمال الصادر في الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

(xvi) محمود عبد الناصر، عشرة عوامل جعلت الإمارات قبلة ريادة الأعمال في المنطقة، تصريح د. احمد بالهول الفلاسي، وزير دولة ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإمارات العربية المتحدة، دائرة التنمية الاقتصادية، الإمارات، ٢٠٢١، ص٩ .

(xvii) محسن حسن، الاقتصاد الريادي وأدوات التنمية المفقودة في العراق.. تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠ ، ص٧.

(xviii) Othman, norasmah, and Faridah, K, (2010), "Entrepreneurship Behaviour amongst Malaysian university Students", Pertanika J. Soc. Sci. & Hum. 18 (1).

(xix) Koea, Wei-Loon, Roaimah Omarb, Juan Rizal, (2015), "Factors Influencing Propensity to Sustainable Entrepreneurship of SMEs in Malaysia", Procedia - Social and Behavioral Sciences 172.

(xx) A. G. A. Ilhaamie, B. Siti Arni, M. Mohd Rizal, C. H. Rosmawani, and M. Hasan Al-Banna,(2014), Motivation of muslim women entrepreneurs in Malaysian SMEs, 4th Int. Conference on Management.

(xxi) Rahman, Anis Amira Ab, Nik Maheran Nik Muhammad, Rikinorhakis Ridzwan, (2017), "Issues and Challenges among Young Entrepreneurs in Malaysia", IOSR Journal of Business and Management, Volume 19, Issue .

([xxii]) Hardy Loh Rahim, Mohd Ali Bahari Abdul Kadir, Zanariah Zainal Abidin, Junainah Junid, Laila Mohd Kamaruddin, Noor Faizah Mohd Lajin, Siti Zahrah Buyong, Adlan Ahmad Bakri, (2015), "Entrepreneurship Education In Malaysia: A Critical Review", Journal of Technology Management and Business, Vol 02, No 02 .

([xxiii]) Emeritus Ehud Menipaz , "Global Entrepreneurship Monitor", 2016.

([xxiv]) Ibid, P. 7.

([xxv]) Nihel Chabrak, Elif Bascavusoglu, Chafik Bouhaddioui, Llewellyn –omas," GLOBAL Entrepreneurship Monitor United Arab Emirates 2016/17 Annual Report".

([xxvi]) محسن حسن ، الاقتصاد الريادي وأدوات التنمية المفقودة في العراق.. تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٠ ، ص٧ – ١٠.

([xxvii]) وداد موسى التميمي، تأثير التغيير الاستراتيجي في عملية الاحتضان التقني باعتماد الإبداع التقني، دراسة استطلاعية لعينة من منظمات القطاع الصناعي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٧٨.

([xxviii]) تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ٢٠١٩/٢٠٢٠ .

([xxix]) إيثار عبد الهادي، وسعدون محمد سلمان، دور ريادة منظمات الأعمال في التنمية الاقتصادية، تجارب عربية بالتركيز على التجربة العراقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد ١، العدد ٥، ٢٠١٩، ص٣٤.

([xxx]) موقع البوابة العربية للإخبار التقنية، ازدهار ريادة الأعمال في العراق بعد صراعات لا تنتهي، ٢٠١٩، ص١٢.

([xxxi]) حيدر جليل خلف، واقع المشاريع الريادية في العراق، دراسة تحليلية، جائزة منتدى صنع السياسات، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٦-١٨ .

([xxxii]) ماهر المحروق، سياسات حماية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، اثر دعم المبادرات العربية في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، مركز الملك فيصل للمؤتمرات الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص١٧.

([xxxiii]) محمد فوكس، تقرير مجلة المحطة، مجلة فصلية تصدرها مؤسسة المحطة، ٢٠٢٠، ٢٢-٢٧.

([xxxiv]) منصور الزين، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي، ٢٠١٠، ص٢١.

(xxxv) وثيقة برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية في المحافظات، النهوض بالقطاع الخاص في العراق، ورشة كيف تبدأ مشروعك، منشورات مركز تنمية القطاع الخاص بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٠.

(xxxvi) تقرير البنك الدولي، تقديرات البنك الدولي نسبة البطالة، ٢٠٢٠.